"بي بي سي": " ممنوع الحجاب "تمييز عنصري .. وعلمانيو مصر ينتقدون

الاثنين 29 أغسطس 2022 03:25 م

تلقفت أقلام علمانية تقرير لموقع "البي بي سي" المدعوم بوثائقي (مقاطع فيديو) بعنوان "ممنوع الحجاب: تسجيلات سرية في مصر تكشف التمييز ضد النساء المحجبات" بتلوين التقرير على توجهه غير الإسلامي، واعتباره متسقا مع حملات تدعو للحجاب في الأماكن العامة يقودها إخوان وسلفيون على حد قول الكاتب الأمني حمدي رزق في مقال له بـ"المصري اليوم"، متجاهلا أن التمييز والعنصرية لا يتسق ودستور 2014 الذي كان أحد المشاركين في وضعه!.

مهنية التقرير أنه ذكر نماذج فعلية لجولات منعت من الدخول إلى "شركات ومطاعم ترفض دخول المحجبات إليها"، وحاولت "بي بي سي" الحجز في 15 مطعماً راقياً في مختلف أنحاء القاهرة، وهي التي تعرضت عبر الإنترنت إلى أكثر الاتهامات بممارسة التمييز ضد المحجبات

وقال إن "معظم الأماكن طلبت الاطلاع على حسابات وسائل التواصل الاجتماعي لكافة الضيوف، وذكر 11 من الأماكن التي ردت علينا، بأن أغطية الرأس غير مسموح بها

الحقوقية مها شومان (Maha Shouman) رأت أنه "ضرورى جدا صدور قرارات إغلاق لهذه الأماكن العنصريه - لوبرجين وكازان الزمالك وأنديامو بيتزا مصر الجديده ولافيستا العقاريه طبقا للمقال "الحجاب ممنوع"- أو إن كانت العنصريه مسموح بها وكويسه فهل يبقى ممكن تتفتح أماكن لاتدخلها غير المحجبات لنفس الأسباب العنصريه .. !؟

وأوضحت أنه في 15/10/2011 صدر القانون رقم 126 لسنة 2011 بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات، وأضاف مادة جديدة إلى الباب الحادي عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات برقم (161 مكرراً)، والتي نصت على ما يلي: "يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن ثلاثين ألف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من قام بعمل أو بالامتناع عن عمل يكون من شأنه إحداث التمييز بين الأفراد أو ضد طائفة من طوائف الناس بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة، وترتب على هذا التمييز إهدار لمبدأ تكافؤ الفرص أو العدالة الاجتماعية أو تكدير للسلم العام".

الحملة على رضوى

وفي سبتمبر 2020، اعتبر المجلس القومي للمرأة رفضه لتصريحات المذيعة رضوى الشربيني عن الحجاب والذي قالت فيه: "لكل واحدة هي المحجبة الوحيدة في شلة صحابها أو في عيلتها أو في شارعها أو في شغلها، اوعي تقلعي الحجاب انتي أحسن مني ومن غير المحجبة 100 ألف مرة"، مجلس المرأة اعتبر تصريحات الشربيني "تمييز ضد غير المحجبة"!

وتحت عنوان "حجاب ال بي بي سي" أعاد "رزق" الحديث عن نفس النمط فقال في مقاله ".. الحديث متواتر عن تمييز ما، تجاه غير المحجبات، بفعل ماكينة متشددة تعمل على مدار الساعة تقبيحًا لغير المحجبات، تصفهن بـ«السافرات»، وتحض على الحجاب مستغلة أعمدة النور والحوائط لتعليق لافتات تُحبذ وتُحبب الحجاب، على طريقة «حجابى به تحلو حياتى»، و«حجابى عفافى»، وفى قول آخر «حجابى سر عفافى»، بين ظهرانينا جماعات تتبضّع الحجاب بضاعة بين عموم النساء وبألوان فاقعة فى الغالب للفت الأنظار!!.".

وزعم أن "تقرير «بى بى سى» يصب فى الحملة التى تُشيِّرها منصات إخوانية وسلفية تتهم الحكومة بما ليس فيها، تارة بتأميم المساجد، وتارة بالتضييق على مَن يسمونهم «الإسلاميين»، وتارة بمنع الحجاب، ومحاربة النقاب، وهذا جميعه من قبيل الزيف الذى لا ينطلى على العقلاء، وفى البيت المصرى محجبات ومنتقبات وسافرات، وعايشين مع بعض سمن على عسل".

مقال اعتبره مراقبون يتماشى ورؤية العلمانيين العرب بأن "الحجاب يذل المرأة ويستعبدها ويحد من قدراتها الفكرية والإبداعية"!

الأشد تطرفا

يشار إلى أنه في العام الماضي، قضت لجنة تابعة للأمم المتحدة بأن فرنسا مارست التمييز ضد امرأة مسلمة مُنعت من الحضور بالحجاب في تدريب مهني بمدرسة عامة، حسب وثيقة للأمم المتحدة

وعن واقعة حدثت في عام 2010، لنعيمة مزهود، 45 عاما، التي جاءتها وظيفة مساعدة إدارية في دورة أقيمت بمدرسة ثانوية حكومية يحظر القانون على الفتيات فيها ارتداء الحجاب ورغم حظر فرنسا ارتداء الحجاب وغيره من الرموز الدينية المرئية في المدارس الحكومية منذ 2004، قالت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، حسب الوثيقة، أن "اللجنة خلصت إلى أن رفض السماح لمزهود بالمشاركة في التدريب وهي ترتدي الحجاب يشكل تمييزا على أساس الجنس والدين".

ونسبت صحيفة ديلي ميل البريطانية في مقال لها في 8 يوليو 2019، إلى تحقيق المحجبة سبق علمي ونسبه للعالمة المسلمة المحجبة "الدكتورة فاطمة الزهراء الأطراكتشي ، تتوصل إلى آلية تعقب تواصل الباكتيريا فيما بينها قبل أن تبدأ عملية هجوم واستيطان عضو بشري، مما يتيح القضاء عليها بشكل مركز وفعال وتفادي مقاومات المضادات الحيوية " .

تقرير بي بي سي

وأرسلت "بي بي سي" البريطانية، رجلاً وزوجته المحجبة متنكرين، إلى بعض هذه الأماكن التي أخبرتنا بأنها لا تسمح بدخول النساء المحجبات

وسردت المؤسسة ما حدث معها، بالقول: "في لوبرجين وهو مطعم وبار في حي الزمالك الراقي (غرب القاهرة)، أبلغ الموظف على الباب فريقنا على الفور أن الحجاب ممنوع نظراً لوجود بار في المكان وعندما تحدثنا مع المدير، كان هو الآخر مصراً على أن الحجاب ممنوع".

وهو ما تكرر في "كازان"، مطعم وبار في نفس المنطقة، و"أنديامو بيتزا غاردن أند بار"، في مصر الجديدة وبرر مديره ذلك بقوله: "هذه تعليمات وزارة السياحة، وإذا وجدوا امرأة محجبة بجوار البار فسيفرضون علينا غرامة".

إلا أن رئيس غرفة المنشآت والمطاعم السياحية "عادل المصري"، قال: "لم يصدر في أي عهد من عهود السياحة قرار بمنع دخول المحجبات (إلى أماكن الترفيه).. هذا غير مقبول التمييز غير مقبول، هذه أماكن عامة".

ونسبت إلى "ندى نشأت" المحامية والناشطة في الدفاع عن حقوق المرأة، أنه: "في معظم الحالات، السبب الرئيسي هو الطبقية".

وأضافت: "للأسف أصبح الحجاب بالنسبة للناس زياً شعبياً لكننا نجد أيضاً تمييزاً ضد غير المحجبات من الطبقات المتوسطة والشعبية".

واستطردت "بي بي سي" في عرض شركات ومطاعم أخرى، ومنها "لافيستا"، وهي شركة كبيرة للتطوير العقاري، تفرض قيوداً على النساء المحجبات الراغبات بشراء شقق في القرى السياحية

التقرير عرض انتقاد "أميرة صابر" عضو برلمان السيسي، هذه التصرفات، وقالت: "إذا واصلنا المسير على هذا الطريق للتمييز بين بعضنا البعض فسنعيش في فقاعات مغلقة في مجتمع لا يفهم فيه أحد الآخر".

وأضافت أن الدستور المصري واضح، وهو أن هذا النوع من التمييز غير مسموح به، "سأستخدم بالتأكيد إحدى أدواتي البرلمانية لأسأل المسؤولين في الحكومة كيف يمكن أن نضمن عدم تكرار حدوث ذلك وإذا حدث فيجب معاقبة المذنب".